

غرفة تجارة عمان
إدارة الدراسات والتدريب
وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية

أثر ارتفاع الاسعار على الاقتصاد الوطني
و تكاليف المعيشة للمواطنين

إعداد
مأمون صيدم

شباط 2008

مقدمة :

استطاع الاردن خلال العام 2007 تحقيق نسبه نمو اقتصادية جيدة ، حيث شهدت معظم القطاعات الاقتصادية تحسنا ملحوظا ، فبالرغم من التحديات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة بشكل عام ، ارتفع حجم التجارة الخارجية ، وارتفعت قيمة تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج ، وتم إنشاء مناطق اقتصادية خاصة جديدة ، وارتفع حجم الاحتياطيات الاجنبية من العملات الاجنبية ، وتحسن الرقم القياسي لأداء سوق عمان ، بالإضافة الى عدد من المؤشرات الاقتصادية الأخرى .

وبالرغم من التطورات الاقتصادية الايجابية العديدة التي شهدها الأردن ، الا انه من المتوقع أن يواجه في العام 2008 تحديات اقتصادية واجتماعية ضخمة ، سيكون لها تأثيرات سلبية على مسيرة الاقتصاد الوطني من جهة ، وعلى نسيج العلاقات الاجتماعية من جهة اخرى، ويكمن التحدي الاكبر الذي سيواجه الاقتصاد الوطني في ارتفاع اسعار المحروقات عالميا وبتوجه الحكومة الى (تعويم اسعار المحروقات) ، وهذا من شأنه ان يؤدي الى ارتفاع هائل في اسعار السلع الاستهلاكية وكلف الخدمات، وارتفاع معدلات التضخم ، وتفاقم ظاهرتي الفقر والبطالة، وارتفاع حجم العجز التجاري، وتفاقم الضغوطات على الاحتياطيات من العملات الاجنبية، واختلال ميزان المدفوعات .

لا تكمن خطورة هذا التحدي على مستوى قطاع الطاقة فقط ، وانما على مستوى الاقتصاد الوطني بكامله، وعلى حياه المواطنين المعيشية بشكل خاص، كونه ليس ارتفاعا نمطيا او عادياً مثل الارتفاعات السابقة، بل ارتفاعا طارئا سيؤثر على مداخل معظم المواطنين التي لم تشهد تحسنا خلال السنوات السابقة ، وكونه سيطل أيضا جميع السلع الاستهلاكية والخدمات كالتعليم والصحة والمساكن والاراضي الخ...

اسباب ارتفاع الاسعار محلياً :

• ارتفاع اسعار النفط عالمياً :

يعتبر ارتفاع اسعار النفط أحد العوامل التي ادت الى ارتفاع الاسعار المحلية، حيث واصلت اسعار النفط ارتفاعها عام 2007 مسجلة ارقاماً قياسية جديدة بلغت تقريباً (100) دولار للبرميل الواحد، ويذكر ان ارتفاع النمو الاقتصادي في معظم دول العالم خلال السنوات الاخيرة ادى الى ارتفاع الطلب على النفط .

ويعتبر ارتفاع اسعار النفط مشكلة عالمية تتأثر بها اغلب دول العالم ، وتؤثر بشكل كبير على الدول المستوردة للطاقة بمختلف اشكالها ، حيث اصبح موضوع ارتفاع اسعار النفط من القضايا الرئيسية التي تتناولها الاوساط الاقتصادية العالمية لما لها من تداعيات مباشرة على اداء الاقتصاديات العالمية .

وبالنسبة للاردن فان ارتفاع اسعار النفط أصبح يؤثر سلباً على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث انه يحتل المرتبة الاولى من اجمالي المستوردات الاردنية من جهة ، وعنصراً رئيسياً لمدخلات الانتاج من جهة اخرى، فالنفط يعتبر سلعة اساسية في حياها كل مواطن سواء كان استخدامها بشكل مباشر او غير مباشر، فالماء والكهرباء والغذاء والنقل بحاجة الى طاقة ، اي انها سلع لها مضاعفات اقتصادية ترتفع على اثرها قائمة طويلة من السلع والخدمات الأخرى .

• ارتفاع سعر صرف اليورو :

شهد سعر صرف اليورو خلال السنوات الماضية ارتفاعات متواصله، مما أسهم بصورة مباشرة بارتفاع اسعار السلع المستوردة والمحلية . فارتفاع سعر صرف اليورو زاد من كلف مستوردات الاردن من الدول الاوروبية ، وتبعاً لذلك زادت كلفتها الجمركية مما ادى الى ارتفاع سعر بيعها للمستهلك النهائي.

ويعتبر الاتحاد الاوروبي من اهم الشركاء التجاريين للاردن استيراداً وتصديراً ، حيث بلغت قيمة المستوردات الاردنية من الدول الاوروبية خلال العام 2006 ما قيمته (1880.5) مليون دينار وما نسبته (23.2%) من قيمة المستوردات الاردنية الاجمالية ، تنوعت ما بين سلع استهلاكية وصناعية وزراعية ، ومن الطبيعي ان يتأثر هذا الكم الهائل من المستوردات الاردنية من الدول الاوروبية بارتفاع سعر اليورو، وان يؤدي الى ارتفاع العديد من أسعار السلع الاستهلاكية ومدخلات مستلزمات الانتاج.

• ارتفاع اسعار النقل :

يعتبر النقل عنصرا اساسيا وهاما في تطور ونمو حركة التجارة الخارجية والداخلية ، ويدخل في التكاليف الثابتة لتقدير أية سلعة عند البيع ، وبما ان أنه يعتمد بشكل أساس على الوقود ، فمن الطبيعي ان ينعكس ارتفاع اسعارالوقود عالميا على ارتفاع اسعار النقل الداخلية والخارجية ، الأمر الذي من شأنه رفع تكاليف الانتاج، والتأثير بصورة مباشرة على القدرة الشرائية للمواطنين.

• ارتفاع اسعار المنشأ :

شهدت معظم دول العالم وبالاخص دول جنوب شرق اسيا و استراليا عوامل مناخية متغيرة كالجفاف والفيضانات ، أسهمت الى جانب الارتفاع الكبير في اسعار النفط ، في ارتفاع الاسعار العالمية والمحلية .

اثر ارتفاع الاسعار على الاقتصاد الوطني وعلى المواطنين :

• الفقر والبطالة :

من أكبر التحديات التي ستواجه الاقتصاد الوطني خلال العام 2008 مشكلتي الفقر والبطالة ، حيث ان الارتفاع المتوقع في الاسعار التي ستشهدها الاسواق بسبب رفع الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية وعن كثير من السلع الاستهلاكية سوف ينعكس على مستويات المعيشة وعلى نسب الانفاق للغالبية العظمى من المواطنين .

وبالرغم من قيام الحكومة بالاعلان ضمن خططها وبرامجها الاقتصادية المستقبلية عن مواجهه وخفض نسب الفقر والبطالة سواء من خلال شبكة الامان الاجتماعي او من خلال زيادة الانفاق الراسمالي على المشاريع الاستثمارية او عن طريق زيادة الرواتب، الا ان كل هذه الاجراءات الحكومية لن تؤدي الى تخفيض نسب الفقر او البطالة بالمعدل المطلوب ، وبالتالي فان الارتفاع الكبير للاسعار الذي سوف يشمل جميع السلع والخدمات المحلية والمستوردة وفي مقدمتها المحروقات والحبوب سوف تفاقم من ظاهرتي الفقر والبطالة .

• تراجع اداء القطاع الصناعي :

يعد القطاع الصناعي من اكثر القطاعات الاقتصادية المتضررة من ارتفاع اسعار النفط العالمية ، كون الالات الصناعية تعتمد بشكل رئيس على الوقود مما يتطلب من هذا القطاع مواجهه هذه التحديات من خلال ايجاد البدائل المناسبة حتى تتمكن الصناعات الوطنية من الاستمرار في نشاطها الاقتصادي والتصدير بتكاليف معقولة ومقبولة في الاسواق المحلية والدولية .

ان ارتفاع اسعار النفط العالمية وتحريرها محليا ، وخاصة الوقود الصناعي ، يعتبر من اهم التحديات والمشاكل التي تواجه القطاع الصناعي ، اذ ان ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج الناجمة عن اسعار النفط سيعمل على زيادة كلف الانتاج المحلي والمستورد وخفض تنافسية وجودة المنتجات المحلية في الاسواق الخارجية ، وخاصة في الدول المجاورة (الدول الخليجية ، سوريا ، تركيا) التي لم تشهد ارتفاعا جوهريا على اسعار المحروقات فيها ، في الوقت الذي تتلقى فيه صناعاتها دعماً من حكوماتها لتعزيز منتجاتها وبالتالي منافستها مع صناعات الدول الاخرى .

• ارتفاع الاسعار :

يعد الأثر الأكبر لارتفاع اسعار الطاقة هو ارتفاع اسعار مختلف السلع الاستهلاكية، والخدمات كالتعليم والنقل والصحة والاتصالات ، حيث من المرجح ان تشهد اسعار السلع الاساسية في المدى القصير والمتوسط ارتفاعات متتالية وغير ثابتة نتيجة تحرير سوق المشتقات النفطية وارتفاع اسعار صرف العملة الاوروبية (اليورو) .

وبحسب التقارير الرسمية الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة ،فقد ارتفعت الاسعار في سلة المستهلك بنسبة (5.35%) خلال العام 2007 ، وكان ارتفاع الاسعار في السلة الغذائية بنسبة (9.27%) اما الملابس والاحذية فقد ارتفعت بنسبة (6%) ، في حين ارتفع الانفاق على المساكن (2%) ، اما السلع والخدمات الاخرى فقد ارتفعت بنسبة (2.5%) .

وفيما يلي جدول يبين معدلات التضخم في مجموعات الانفاق خلال العامين 2006 و2007

التغير النسبي (معدل التضخم) %	تراكمي 2007	تراكمي 2006	الاهمية النسبية	مجموعات الانفاق
Relative change (inflation rate)	Ave.2007	Ave.2006	Relative Imp.	
5.35	121.30	115.13	100.00	جميع المواد
9.27	131.64	120.48	39.72	أولاً- الغذاء
7.73	125.66	116.64	4.76	1. الحبوب ومنتجاتها
11.10	136.07	122.47	9.06	2. اللحوم والدواجن
4.10	123.42	118.56	0.61	3. الاسماك ومنتجات البحر
12.77	126.72	112.37	4.52	4. الالبان ومنتجاتها والبيض
8.84	135.48	124.48	2.68	5. الزيوت والدهون
8.46	130.31	120.15	2.44	6. الفواكه
24.26	151.31	121.78	3.53	7. الخضروات
7.88	115.73	107.27	0.39	8. البقول الجافة والمعلبة
1.03	103.73	102.67	0.77	9. التوابل ومحسنات الطعام
5.26	138.16	131.25	0.58	10. المكسرات
2.06	139.79	136.98	2.38	11. السكر ومنتجاته
4.75	110.11	105.12	1.43	12. الشاي والبن والكاكاو
8.62	120.30	110.75	1.97	13. المأكولات الاخرى
1.18	102.93	101.73	1.06	14. المشروبات والمرطبات
6.07	142.32	134.18	0.02	15. المشروبات الكحولية
1.79	139.43	136.98	3.51	16. التبغ والسجائر
2.57	114.48	111.61	60.28	غير الغذاء

6.06	102.15	96.32	4.85	ثانيا- الملابس والاحذية
6.10	101.88	96.03	3.90	أ- الملابس
5.05	99.31	94.54	1.14	17. الملابس الرجالية
5.99	101.85	96.09	1.55	18. الملابس النسائية
7.95	105.20	97.46	1.08	19. ملابس بناتية وولادية وأطفال
0.62	97.16	96.56	0.13	20. الاقمشة ومصاريف التفصيل
5.89	103.25	97.51	0.95	ب- الأحذية
6.58	106.59	100.01	0.30	21. أحذية رجالية
5.46	100.05	94.87	0.31	22. أحذية نسائية
5.02	102.11	97.23	0.13	23. أحذية بناتية
6.06	103.99	98.04	0.20	24. أحذية ولادية وأطفال
2.04	113.69	111.42	26.40	ثالثا- المساكن
1.21	107.37	106.09	16.93	الانفاق على المسكن وملحقاته
1.25	107.75	106.41	15.77	25. الايجارات
1.25	107.75	106.41	15.77	الاجار الشهري المدفوع للمسكن المستأجر
0.57	102.16	101.59	1.15	26. ترميم المسكن والنفايات والماء
12.39	123.21	109.63	0.04	أ- ترميم المسكن
0.13	101.44	101.31	1.11	ب- الماء والنفايات
4.09	154.39	148.32	4.29	27. الوقود والانارة
2.57	97.31	94.87	2.24	28. الاثاث والسجاد والمفارش
1.88	105.13	103.20	1.05	29. التجهيزات المنزلية
2.39	98.83	96.52	0.43	30. الأواني والأدوات المنزلية
2.51	103.04	100.52	1.46	31. مواد النظافة المنزلية
2.56	117.24	114.32	29.03	رابعا- السلع والخدمات الأخرى
2.26	118.27	115.66	13.18	32. النقل والاتصالات
3.12	137.71	133.54	8.88	أ- النقل
-0.77	78.09	78.70	4.30	ب- الاتصالات
1.55	118.93	117.12	6.16	33. التعليم
2.01	117.02	114.71	2.76	34. العناية الطبية
8.65	125.98	115.95	3.34	35. العناية الشخصية
-0.57	94.21	94.75	1.98	36. الثقافة والترفيه
0.21	112.96	112.72	1.60	37. نفقات أخرى

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة / قسم الأسعار.

يظهر الجدول اعلاه ، ان معدل التضخم السنوي بأسعار السلع للعام الحالي بلغ (5.35%) حيث يتم قياس سلة المستهلك بانفاق الاسرة على (700) سلعه ومادة غذائية وغير غذائية متضمنة الملابس والاحذية والمساكن والنقل والاتصالات والتعليم.

فقد بلغ معدل ارتفاع الاسعار في السلة الغذائية بنسبة (9.27%) وكان الارتفاع الاكبر في المواد الغذائية ، حيث ارتفعت الخضروات بنسبة (24.2%) تلتها الالبان ومنتجاتها والبيض بنسبه (12.7%) ثم اللحوم والدواجن بنسبة (11.1%) ثم الزيوت والفواكة بنسبة (8.8%) و(8.4%) على التوالي.

اما مجموعه الملابس والاحذية فقد ارتفعت اجمالاً بنسبة (6%) حيث كان الارتفاع الاكبر في الملابس البناتية والاطفال بنسبة (7.9%) ثم الاحذية الرجالية بنسبة (6.5%) وانواع الملابس الأخرى بنسبة (6.1%) .

اما الانفاق على السلع والخدمات مثل النقل والاتصالات والتعليم والعناية الطبية والشخصية ، فقد ارتفع بنسبة (2.5%) ، حيث كان الارتفاع الاكبر في العناية الشخصية بنسبة (8.6%) ثم النقل بنسبة (3.1%) .

وقد شهد عام 2007 رفع ضريبة المبيعات على مواد اساسية من (4%) الى (16%) مثل المواد الغذائية والادوية والخدمات الاساسية ، مما ادى زيادة تكاليف المعيشة لذوي الدخل المتوسط والتمدني ، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للغالبية العظمى من المواطنين امام الارتفاعات الهائلة لأسعار السلع والخدمات الاساسية ، ومعظمها سلع غذائية وخدمات وصحة وتعليم ، وليست سلع رفاهية .

• ارتفاع قيمه فاتورة النفط :

ان العامل الابرز قي ازدياد قيمة المستوردات الاردنية هو ارتفاع قيمة الفاتورة النفطية التي تمثل نسبة عالية من المستوردات ، حيث يشكل البترول ما نسبته (14.8%) من اجمالي مستوردات المملكة أي ما يعادل (1281.1) مليون دينار خلال الاحد عشر شهرا الاولى من العام 2007 ، وبالتالي فان الفاتورة النفطية ساهمت بشكل ملحوظ في ارتفاع قيمه المستوردات بنمو أعلى من الصادرات مما أدى الى ازدياد حجم العجز التجاري .

• تراجع القوة الشرائية للدينار:

شهدت القيمة الشرائية للدينار الاردني تراجعاً ملحوظاً امام الارتفاعات المتواصلة لمختلف الاسعار من مواد غذائية ونقل وارضيات وعقارات وصحة وتعليم وغيرها ، حيث انخفضت القوة الشرائية للدينار بنسبة (50%) خلال السنوات العشر الماضية، ويذكر ان القيمة الشرائية للدينار يقررها الرقم القياسي

لتكاليف المعيشة ، بمعنى ان كل ارتفاع في تكاليف المعيشة بنسبه (1%) يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للدينار بنفس النسبة، وبما ان التضخم بلغ عام 2007 (5.5%) فمعنى ذلك ان الاسعار ارتفعت بهذه النسبة ، ويتوقع ان يبلغ التضخم في العام 2008 (9%-10%).

وتعزى اسباب انخفاض القيمة الشرائية للدينار الى ارتفاع الاسعار والتضخم الاقتصادي ، وارتفاع اسعار المحروقات ، وارتفاع اسعار العملات الاجنبية في الخارج ، وارتفاع قيمة المستوردات الاردنية ، وارتفاع اسعار العقارات والاراضي .

• ارتفاع العجز التجاري :

اذا ما استمرت اسعار النفط وسعر صرف اليورو الاوروبي بالارتفاعات المتتالية ، فان الميزان التجاري الاردني سوف يتعرض لمزيد من الضغوط، وسوف يسجل معدلات عجز اكبر ، خاصة وان الاردن يستورد معظم مواده الاساسية والاستهلاكية من الخارج ، مما سيؤدي الى ارتفاع كلفة المستوردات الاردنية وارتفاع سعر بيعها محلياً .

يذكر ان قيمة المستوردات الاردنية ارتفعت خلال العام 2006 الى (8115.8) مليون دينار ، بزيادة بلغت (672.9) مليون دينار مقارنة مع قيمتها خلال عام 2005 البالغة (7442.9) مليون دينار وبنسبة نمو مقدارها (9%) ، وشكلت المستوردات الاردنية من الدول الاوروبية ما نسبته (23.1%) من اجمالي المستوردات الاردنية عام 2006 ، ويعتبر العجز التجاري مع الدول الاوروبية عجزاً دائماً ، حيث سجل ما نسبته (39.7%) من اجمالي الميزان التجاري عام 2006.

الخلاصة :

مما تقدم ، نرى ان الاقتصاد الوطني سوف يواجه مزيداً من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي ستؤثر على حجم نموه، وبالاخص القطاع الصناعي والتجارة الخارجية بشقيها الصادرات والمستوردات ، الى جانب تداعيات هذه الضغوط السلبية على معيشة المواطنين الذين تأكلت دخولهم وتراجع مستوى معيشتهم ، واصبحوا مهددين في امنهم الاقتصادي والاجتماعي ، فهذه هي الزيادة الخامسة على اسعار المحروقات خلال اقل من عامين مقابل ثبات نسبي في مستوى الاجور والدخول .

وهذا يتطلب من القطاعين العام والخاص تحركا فاعلا وسريعا للحد من الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني وعلى حياه المواطنين بمجالاتها الاقتصادية والاجتماعية . فعلى المستوى الحكومي يتطلب الامر ان تقوم الحكومة باجراءات سريعة وفعالة لحماية الاقتصاد الوطني والمواطنين مثل تخفيض النفقات الحكومية التي تستنزف جزء كبير من موازنه الدولة ، واعداد استراتيجيه لمواجهة ارتفاع اسعار الطاقة ويجاد البدائل المؤقتة لمواجهة ، والاسراع في انجاز مشاريع الطاقة البديله التي تتحدث عنها الحكومة مثل اتفاقية الغاز المصري ومشاريع الصخر الزيتي واعادة النظر بالسياسات الضريبية ، ومحاربة الفساد ، وكذلك ايجاد شبكة امان اجتماعي قوية وعادلة مدعومة بحزمة من الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية تعمل على تحسين مستوى معيشة المواطنين وتخفف من اعبائهم ، مثل ضبط الاسعار في الاسواق ، وتوسيع قاعدة السلع الاساسية المعفاه ، وتوسيع قاعدة المشمولين بالخدمات الصحية ، ودعم القطاع التعليمي الذي اصبح يستنزف جزء كبيرا من موازنه الدولة، وغير ذلك .

اما القطاع الخاص الذي تضاعف ادائه خلال السنوات الاخيرة واصبح الموجه الرئيس لانشطة الاقتصاد الوطني بعد تراجع نشاط الدولة الاقتصادي ، فعليه ان يتحمل مسؤولياته الوطنية والاجتماعية في تجاوز هذه الازمة تجاه شريحة كبيرة من المواطنين من خلال تحقيق الامن الاجتماعي والاقتصادي لموظفيه ، ويمكن ان يتركز دوره بمنع التلاعب بالاسعار ورفعها بشكل يفوق معدلات التضخم ، وبزيادة رواتب الموظفين بنسب تفوق معدلات التضخم ، فتحسين رواتب العاملين في الشركات وتحقيق الامن الوظيفي لديهم سينعكس على انتمائهم وولائهم وازدياد مستوى انتاجيتهم .

ان اعفاء (13) سلعه اساسية من الضرائب والجمارك هي خطوة في الاتجاه الصحيح، وستسهم في التخفيف من اعباء المواطنين الاقتصادي ، الا ان هذا لا يمنع من اتباعها بخطوات اكثر فاعلية مثل زيادة الرواتب لتحسين القوة الشرائية للمواطنين . ويعد التوجه الحكومي الجديد لربط الاجور بنسب التضخم ، خطوة فعالة

للمساهمة بشكل فعلي في تحسين دخول المواطنين التي لم يطرأ عليها تغيير مهم منذ فترة طويلة ، فايجاد آلية واضحة لزيادة الرواتب وربطها بالتضخم سينعكس ايجابيا على الوضع المعيشي للمواطنين ، وسيزيد من قدرتهم على التكيف مع الارتفاع المتواصل في الاسعار العالمية وانعكاساتها محلياً وسيحفزهم نحو المزيد من الانتاجية.